آراء الأخفش النحوية
من خلال شرح اللمحة البدرية
دراسة نحوية نقدية

إعداد الدكتور

محمد مصطفى المرسي الطيب

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الجلال والإكرام ، والفضل والإنعام ، ثم الصلاة والسلام على خير الأنام المبتعث من عنصر الكرام ، أفصح العرب لساناً وأكملهم بياناً ، وأرجحهم في إيضاح القول ميزاناً ، وعلى آله أعلام الإسلام ، وأصحابه مصابيح الظلام ، الأخيار الراشدين ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. وبعـدُ ،

فإنه لا بقاء لأمة ولا ازدهار إلا بأخذها بسنن السابقين ، والاطلاع على ما خلّفوه من تراث ثقافيّ ، والبناء عليه .

وقد استوقفني سفر عظيم من تراثنا العربي ، ألا وهو : > شرح اللمحة البدرية < لابن هشام النحوي ، والذي يُعَدُّ من أهم ما ألف ابن هشام ، حيث عرض فيه آراء سابقيه من النحويين واللغويين ، فناقش ورجَّح وضعَّف ، فأردتُ أن أقيم دراسة من خلال هذا السفر العظيم ، فوقع اختياري على موضوع ، جاء تحت عنوان :

> آراء الأخفش النحوية من خلال شرح اللمحة البدرية جمعاً ودراسة <

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما يأتي :

١- القيمة العلمية العظيمة لآراء الأخفش النحوية ، حيث إنه استقى آراءه من علم شيخه (سيبويه) حتى إنه ليُعَدُّ بحقٍّ الطريق الوحيد لنحو الإمام ، وقد تعددت هذه الآراء في شرح اللمحة البدرية .

٢- أن الأخفش من الأئمة الأعلام الذين خَلَّفوا لنا تراثًا لغويًّا ضخمًا ، أفاد منه جُلُّ من أتَى بعده ، حيث إن آراءه شرَّقت وغرَّبت ، وسار بها الركبان ، وهي آراء جديرة بالبحث والمناقشة .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على مقدمة وتمهيد وعدة مباحث ، تقفوها خاتمة .

أما التمهيد فقد ضَمَّنته نبذة موجزة عن اللمحة البدرية وأهم شروحها ، والتعريف بمؤلفها (أبي حَيَّان) وشارحها (ابن هشام) ثم ترجمة موجزة للإمام الأخفش .

ثم كانت المباحث الخاصة بدراسة آراء الأخفش ورتبتها حسب ورودها في شرح اللمحة وهي كما يلي :

المبحث الأول : إعراب جمع المؤنث السالم .

المبحث الثاني : الخلاف في ياء المخاطبة .. أهي ضمير أم علامة تأنيث ؟

المبحث الثالث : الخلاف في (ألْ) الموصولة .

المبحث الرابع : القول في عمل (لكن) المخففة .

المبحث الخامس: القول في رافع خبر (لا) النافية .

المبحث السادس : إعمال اسم الفاعل .

المبحث السابع : > فعَال < بين القياس والسماع .

المبحث الثامن : عامل النصب في المفعول معه .

المبحث التاسع : حكم المستثنى بـ (خلا وعدا) .

المبحث العاشر : المستثنى بـ (حاشا) بين النصب والجرّ .

المبحث الحادي عشر: الخلاف في موضع الضمير المتصل بـ (لولا) .

المبحث الثاني عشر : إعراب (ما) في صيغة التعجب (ما أفعله).

ثم كانت الخاتمة ، وضمنتها أهم النتائج المستخلصة من المبحث.

وبعد ، فقد بذلت جهدي واجتهدت وسعى ، وأرجو أن أكون قد وُفّقتُ وأنصفت وأفدت ، فإن كان ذلك فلله الحمدُ والمنة ، وإن كان غيره فحسبي أنني اجتهدت ، وللمجتهد أجره أخطأ أو أصاب ، والله من وراء القصد ، وهو يهدي السبيل .

د/ محمد مصطفى المرسي الطيب

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيـــد

نبذة عن كتاب (اللمحة البدرية) وأهم شروحها

اللمحة البدرية لأبي حيَّان الأندلسي ، كتابٌ مختصر في النحو جعله في مقدمة وسبعة أبواب وخاتمة ، وأوّل مقدمة الكتاب قوله : > الكلمة قولٌ موضوعٌ لمعنى مفرد ، وهي اسم وفعلٌ وحرفٌ .. الخ < .

ويتلو ذلك حديث موجز عن الإعراب وألقابه وأنواع المعربات وأحكام إعرابها ، وبعد هذه المقدمة تأتي الأبواب السبعة مرتبة كما يلي :

١- باب النكرة والمعرفة .

٢- باب المرفوعات .

٣- باب المنصوبات .

٤- باب المجرورات .

٥- باب التوابع .

٦- باب الفعل وأنواعه ووجوه إعرابه وبنائه .

٧- باب ما لا ينصرف .

وفي خاتمة الكتاب فصولٌ مقتضبة عن :

- البناء ، حَدِّه وأنواع المبنيات من الحروف والأفعال والأسماء .

- تأنيث الفعل ومواضع ذلك .

- الوقف ، وهو ما انتهى به الكتاب .

يقول صاحب كشف الظنون عن اللمحة : > وهي في النحو للشيخ أبي حَيَّان الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥هـ) ، وشرحها محي الدين عبد الله المعروف بابن هشام [١] < .

شروح اللمحة البدرية :

حظيت اللمحة البدرية بشروح كثيرة أهمها شرح ابن هشام ، وسوف نتحدث عنه بشيء من التفصيل ، ومنها شرح قام به : الحسن بن محمد بن عبد المحسن بن علي القرشي المطلبي بدر الدين النابلسي الحنبلي المولود في أول القرن الثامن ، والمتوفَّي سنة (٧٧٢هـ) وهو أحد تلاميذ أبي حَيَّان[٢].

وشرح آخر قام به الإمام شمس الدين أبو بكر عبد الله بن عبد الله بن عبد الدائم موسى البرماوي الشافعي المتوفى سنة (٨٣٦هـ) [٣]

.

شرح اللمحة البدرية لابن هشام

يُعَدُّ كتاب شرح اللمحة لابن هشام من أهم شروح اللمحة ، بل من أهم مؤلفات ابن هشام ، حيث إنه يُعتبر من أواخر هذه

---

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/ ٣٦١ .

(٢) كشف الظنون ٢/ ٣٦١ .

(٣) كشف الظنون ٣٦١/٢ ، وانظر أيضاً الدرر الكامنة ٢٧/٢ .

[illegible] وأشهرها وأعمقها مادة ، وأغزرها علما ، ومما لاشكّ فيه أن ابن هشام من أولئك النحاة النابهين الذين كان لهم رصيدٌ واسعٌ من الثقافة والاطلاع والشغف بطلب العلم والبحث فيه ، حتى قال عنه ابن حجر : > لقد كان ابن هشام مفرط الاطلاع <[1].

والناظر في آثار ابن هشام ومن بينها كتابه الذي نحن بصدده يجد أنه كان يتعمق في مذاهب النحاة يناقشها مناقشة علمية مرجحًا تارةً ومضعفاً أخرى، مما يدل على مقدرته العظيمة على الفهم والاستيعاب والتحليل وسعة الاطلاع ، وذلك ظاهر في نقوله عن مختلف الآثار والمصنفات التي خلفها من سبقه من العلماء .

وكتاب سيبويه من أول المصادر التي يمكن أن نتبين تأثيرها الواضح في ابن هشام وفي شرحه ، ولا عجب في ذلك ، ما دام هذا الكتاب ينبوعاً ثرّ العطاء يأخذ عنه كلُّ سَدَنة هذا العلم ومريدوه .

وقد أكثر ابن هشام من النقل عن هذا الكتاب معززًا لرأي أو مناقشاً لآخر، أو محتجًّا بشاهد من شواهده أو مسألة من مسائله ، فمن الصفحات الأولى يطالعنا اسم سيبويه ، ففي حَدِّ الاسم قال : > وقد أكثر الناسُ في حدود الكلم الثلاث حتى رأيتُ لبعضهم موضوعاً في استقصاء حدودها خاصة ، وسيبويه رحمه الله لم يَحُدّ الاسم ، بل قال : والاسمُ : رجلٌ وفرسٌ[2]؟

---

(١) الدرر الكامنة ١/ ٤١٦ .

(٢) شرح اللمحة ١/ ٢١٨ ، وانظر الكتاب ١/ ٢ .

الحرف المعروف خلاف فمذهب الخليل أن (أل) برمتها كلمة موضوعة للتعريف بمنزلة (قد) والهمزة قطع ....

وقال سيبويه رحمه الله : حرف التعريف هو اللام فقط ، والهمزة وصل ، تثبت في الابتداء وتحذف في الدرج على قياس همزات الوصل ، وهذا هو الظاهر فلا ينبغي العدول عنه إلا بدليل[1] > .

ولم تقف مصادر ابن هشام عند كتاب سيبويه ، بل إنه نظر في مؤلفات من سبقه من العلماء ، وبخاصة الأخفش تلميذ سيبويه ، فقد نقل عنه كثيراً من آرائه لاسيما التي خالف فيها شيخه سيبويه ، وكان ابن هشام يعرض هذه الآراء بحيدة تامة ، فإذا وجد الحق مع سيبويه أيده وضَعّف مذهب الأخفش، وإذا رأى قوة مذهب الأخفش وقوة أدلته ، مال إليه ورَدَّ كلام شيخه ، كل هذا بالأدلة والبراهين دون ميلٍ أو جورٍ ، وسوف نرى نماذج لذلك في ثنايا البحث ، حيث إنَّ آراء الأخفش هي العمدة ، بل هي صلب هذا البحث .

كما نقل ابن هشام في شرحه عن جميع العلماء الذين سبقوه على اختلاف مذاهبهم فنقل عن البصري والكوفيّ والبغدادي والأندلسي والمصري .

فنجد أسماء كالخليل[2] وسيبويه[3]، والفراء[4]،

---

(١) شرح اللمحة ١/ ٣٠٨ ، وانظر الكتاب ٦٤/٢ .

(٢) انظر شرح اللمحة ١/ ٢١٢ .

(٣) شرح اللمحة ١/ ٢١٨ ، ٢٢٣ .

(٤) شرح اللمحة ١/ ٢٥٢ .

والكسائي[1] والشلوبين[2] والجرجاني[3] ، وابن الحاجب[4] ، وابن مالك[5] ، وغيرهم الكثير والكثير.

ولم يقتصر ابن هشام على النظر في كتب النحو ، وإنما تعدَّى فأمعن النظر في كتب اللغة والقراءات والحديث النبوي والأخبار ، يستقي منها شواهده وأمثلته ويعزز بها آراءه وأقواله .

---

(١) السابق ١/ ٢٨٦ .

(٢) السابق ١/ ٢٣٦ .

(٣) شرح اللمحة ١/ ٢٢٠ .

(٤) السابق ٢/ ٢٢٠ .

(٥) السابق ١/ ٢٣١ .

ترجمة أبي حيَّـان

اسمه ونسبه : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان أثير الدين أبو حيَّان الأندلسيّ الانتماء ، والجَيَّاني الأصل ، الغرناطيّ المولد والمنشأ ، المصريّ الدار[١] ، المالكي المذهب ثم الظاهريّ فالشافعيّ[٢] شيخ النحاة في عصره بالديار المصرية ، وشيخ المحدثين في المدرسة المنصورية ، وإمام المفسرين شرقاً وغرباً ، وشيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة، وقد تولى الإقراء بالجامع الأقمر [٣] .

كنيتـه : كُنِّي بأبي حيَّان ، وترجع هذه الكنية إلى ولدِه حيَّان ، ولهذا غلبت عليه هذه الكنية ولازمته [٤] .

مولده وأسرته : وُلِدَ بمَطْخَشَارش ، وهي ضاحية من ضواحي غرناطة أوْحَيٌّ من أحيائها ، وقيل : هي مدينة مُسَوَّرة من أعمال غرناطة قاعدة بلاد الأندلس ومقر مُلكها [٥] .

---

(١) ينظر طبقات الشافعية للسبكي ٦/ ٣١ .

(٢) راجع مذهبه في بغية الوعاة ١/ ٢٨١ ، وأبو حيَّان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي صـ٣١ .

(٣) ينظر طبقات ابن قاضي شهبة ١/ ١٥٣ ، والوافي بالوفيات للصفدي ٢٦٧/٥ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥ .

(٤) ينظر أبو حيَّان النحوي صـ ٣١ .

(٥) انظر طبقات الشافعية ٦/ ٣٢

وكانت ولادته في شوال سنة ٦٥٤هـ ، وهو ما قرره أبو حَيَّان في إجازته للصفدي وذكره معظم من ترجموا له [١] .

نشاته وحياته : نشأ أبو حَيَّان بغرناطة التي عظم شأنها في القرن السابع الهجري ، وقرأ بها القراءات والنحو واللغة وجال في بلاد المغرب ، وإذا كان أبو حَيَّان قد وُلِد في بلاد الأندلس ونشأ بها فإن المقام لم يطل به فيها عمرًا مديدًا ، بل غادرها واتَّجه صوْب الشرق ، وتنقل في طول البلاد وعرضها حتى استقر في القاهرة عاصمة المماليك البحرية آنذاك .

وقد أقام أبو حَيَّان في مصر حتى وفاته ، وتلقى عن علمائها وتولى الإقراء بالجامع الأقمر والقبة المنصورية [٢] .

شيوخه :هيَّأ اللهُ تعالى لأبي حَيَّان سُبُل العلم ، ويسَّر له الدَّأب على تحصيله وكثرة التجوال من أجله وتتلمذ لكثير من العلماء ، إذ كان يرى ضرورة أخذ الدارس للعلم عن الشيخ دون الصُّحف وحدها ، وكان يلوم من لم يشتغل بتحصيل العلم على يد العلماء [٣]

.

ولندع أبا حَيَّان يحدثنا عن شيوخه فيقول :

---

(١) ينظر ابن قاضي شهبة ١/ ١٥٣ ، والبغية ١/ ٢٨٠ .

(٢) انظر طبقات الشافعية ٦/ ٣٢ ، وأبو حَيَّان النحوي صـ ٣٣ ، والبغية ١/ ٢٨١ . والدرر الكامنة ٥/ ٧١ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٦ .

(٣) انظر البحر المحيط ٣/ ١٥٩ ، والتذييل والتكميل ٤/ ٩ ، تح د/ الشربيني أبو طالب.

محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبَّدِيّ ، وأبو الحسن علي بن محمد بن يوسف الكتامي بن الضائع ، وأبو جعفر بن إبراهيم بن الزبير الثقفي ، وأبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري الليلي ، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن نصر الحلبي بن النحاس ، وجملة من سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين[1] >.

تلاميذه : كثر الآخذون عن أبي حيَّان ، وتعدد تلاميذه ومريدوه ، ومن تلاميذه النجباء على سبيل المثال :

- الجمال الإسنوي عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الفقيه الشافعي الأصولي النحوي العروضي ، توفى سنة ٧٧٢هـ .
- ومنهم ابن أمّ قاسم الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المراديّ المصري المولد النحوي اللغوي الفقيه البارع ، توفى سنة ٧٤٩هـ .
- ومنهم عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي ، قاضي القضاة الفقيه الشافعي النحوي ، توفى سنة ٧٦٩هـ .
- ومنهم السمين : أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد

---

(١) انظر : الوافي بالوفيات ٥/ ٢٧٧ ، ونفح الطيب ٩/ ٣٧١ ، والدرر الكامنة ٥/٧٠ .

نزيل القاهرة ، توفى سنة ٧٥٦هـ .

وغيرهم الكثير والكثير .

مصنفاته : أثمرت ثقافة أبي حيَّان الواسعة وأسهم بعقله وقلمه في الحركة العلمية وألف كتباً كثيرة في فنون العلم المختلفة ، ومنها على سبيل المثال : البحر المحيط ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ، والتذكرة ، وغاية الإحسان ، والنكت الحسان ، واللمحة البدرية ، وهو موضوع بحثنا.

وفاته : توفى أبو حيَّان بعد حياة مباركة طويلة شغلها بطلب العلم والتأليف فيه وتدريسه ، وكانت وفاته بالقاهرة يوم السبت السابع والعشرون أو الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥ ، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر .

رحمه الله رحمة واسعة

ترجمة ابن هشام[1]

اسمه ونسبه : هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ المصريّ .

ويعرف ابن هشام بنسبته إلى الأنصار ، فيقال له ابن هشام الأنصاري ، ثم هو منسوبٌ إلى الخزرج أيضاً في بعض المراجع[2] .

كنيته ولقبه : كُنّى بأبي محمدٌ ، وبابن هشام ، واشتهر بين الناس بالثانية ، ولقب بجمال الدين .

مولده : ولد ابن هشام في شهر ذي القعدة سنة ٧٠٨هـ بالقاهرة .

نشأته : نشأ ابن هشام في القاهرة ، وطلب العلم في سِنٍّ مبكرة ، ونشأ نشأة الطلاب النابهين ، فبعد أن حفظ القرآن الكريم لازم الشيوخ ، فتلقى عنهم مختلف العلوم ، وقد أهَّلته هذه النشأة العلمية إلى أن تكتمل له شخصية العالم الفذ والمؤلف الذي لا يُشق له غبار ، فذاع صيته ونال شهرة لم يحزها غيره من معاصريه .

شيوخه : كان ابن هشام راغباً في العلم مشغوفاً بطلبه وتحصيله

---

(١) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٨ – ٣١٠ ، وبغية الوعاة ٢/ ٦٨ ، وطبقات الشافعية ٦/ ٣٣ ، وشذرات الذهب ١٩١/٦ ، ومفتاح السعادة ١/ ١٥٩ ، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥ ، والبدر الطالع ١/ ٤٠٠ .

(٢) انظر حاشية الأمير على المغني ١/ ٢ .

، فسعى إلى كثير من الشيوخ الأجلاء وأخذ عنهم وانتفع بعلمهم ، ومن هؤلاء .

٢- الشيخ عبد اللطيف بن المرحَّل : هو شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف ، إمام بارعٌ ، ونحويّ شافعيّ مصريّ ، مَهَر في النحو والمعاني والبيان والقراءات ، توفى سنة ٧٤٤هـ[١].

٣- تاج الدين الفاكهي : هو عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندريّ ، تاج الدين ، العلامة النحوي ، برع في العربية والفتوى ، وتفقه على مذهب الإمام مالك ، توفى سنة ٧٣١هـ[٢].

٤- تاج الدين التبريزي : هو علي بن عبد الله بن أبي الحسن التبريزي ، كان عالماً مشهوراً في الفقه والأصول والعربية وعلم الحساب ، توفى سنة ٧٤٦هـ[٣].

٥- شمس الدين بن السَّراج : هو شمس الدين أبو عبد الله بن نُمير ، المعروف بابن السّراج ، والكاتب المُجوِّد المقرئ ، انتهت إليه الرئاسة في تجويد الكتابة وإسناد القراءات في مصر ، توفى سنة ٧٤٧هـ[٤].

---

(١) انظر الدرر الكامنة ٣/٢٠ ، وشذرات الذهب ٦/١٤٠ .

(٢) الدرر الكامنة ٣/٢٥٤ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢١ .

(٣) انظر الدرر الكامنة ٣/ ١٤٨ ، وشذرات الذهب ٦/ ٣٦١ .

(٤) انظر الدرر الكامنة ٤/ ٣٥ ، وغاية النهاية ٢/ ٢٥٦

تلاميذه : تتلمذ لابن هشام كثير من العلماء الذين أفادوا من فيض علمه ، وصاروا بعده من العلماء الأفذاذ ، وحسبنا أن نشير إلى بعض هؤلاء .

١- نجله محب الدين محمد : هو محمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام ، العلامة جمال الدين النحوي بن النحويّ ، قرأ على والده وغيره ، ولد سنة ٧٥٠هـ ، وتوفى سنة ٧٧٩هـ[١] .

٢- القاضي جمال الدين النويري :

هو أبو الفضل محمد بن أحمد النويري الخطيب الفقيه الشافعي ، توفى سنة ٧٨٦هـ [٢] .

٣- إبراهيم بن إسحاق الدجوي :

هو إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري النحوي ، أخذ عن الشهاب بن المرحّل وابن هشام وغيرهما ، توفى سنة ٨٣٠هـ[٣] .

٤- ابن الملقن : هو سراج الدين أبو حفص عمر بن أبي الحسن المعروف بابن الملقن ، أخذ العربية عن أبي حيّان وابن هشام ، توفى

---

(١) انظر بغية الوعاة ١/ ١٤٨ ، وشذرات الذهب ٦/ ٣٦١ .

(٢) انظر الدرر الكامنة ٣/ ١٠٢ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٥١ .

(٣) انظر بغية الوعاة ١/ ٤٢٧ ، وشذرات الذهب ٧/ ١٣ .

سنة ٨٠٤هـ[١].

٥- نور الدين النحوي : هو علي بن أبي بكر بن أحمد البالسي المصري نور الدين النحوي ، أخذ عن ابن هشام والإسنوي وغيرهما ، توفى سنة ٧٦٧هـ [٢].

مؤلفاتـه : كان ابن هشام طيلة حياته مكبًّا على الكتابة والتصنيف في مختلف العلوم ، فكتب كثيراً من المصنفات بلغت الخمسين مصنفاً في النحو والصرف والتفسير واللغة وغيرها ، ومن أهم هذه المؤلفات :

١- اعتراض الشرط على الشرط ٢- الإعراب عن قواعد الإعراب .

٣ شرح قصيدة بانت سعاد ٤-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.

٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٦- التذكرة في النحو

٧- الجامع الصغير . ٨- شرح اللمحة البدرية . ٩- الألغاز

وفاتـه :

بعد حياة مليئة بالعلم توفى ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذي

---

(١) انظر الضوء اللامع ١٠٠/٦ ، وشذرات الذهب ٧/ ٤٤ .

(٢) انظر الدرر ٣٣/٣ ، والبغية ٢/ ١٥١

سنة إحدى وستين وسبعمائة ٧٦١هـ [1] .

الأخفش .. نشأته وحياته [2]

اسمه ونسبه : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط ، والأخافش ثلاثة ، أولهم أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، من أوائل علماء البصرة ، وهو الأخفش الأكبر ، وثانيهما صاحبنا وهو الأوسط ، والثالث هو أبو الحسن على بن سليمان المتوفى سنة ٣١٥هـ ، وهو الأصغر ، وكان يقال لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأصغر ، فلما ظهر أبو الحسن علي بن سليمان ، عرف بالأصغر ، وصار ذاك يُعْرف بالأوسط[3].

كنيته : كُنى صاحبنا بأبي الحسن ، وقد اشتهر بهذه الكنية حتى غلبت عليه، فإذا قيل في النحو : أبو الحسن ، انصرفت إلى الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .

---

(١) انظر بغية الوعاة ٢/ ٦٩ .

(٢) انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين صـ ٣٩ ، ومراتب النحويين صـ ٦٨ ـ ٦٩ ، وطبقات النحويين للزبيدي صـ ٧٤ ـ ٧٦ ، والفهرست صـ ٥٢ ، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦ ، ونزهة الألباء صـ ١٨٤ ، ووفيات الأعيان ٢/ ١٢٢ ، وشذرات الذهب ٣٦/٢ .

(٣) انظر وفيات الأعيان ٢/ ١٢٣ .

مولده ونشأته : نشأ أبو الحسن الأخفش في مدينة البصرة ، وعاش في النصف الأخير من القرن الثاني وأوائل القرن الثالث ، وكانت البصرة في ذلك العهد أكبر مركز ثقافيّ في العالم العربي ، وكانت الثقافة العربية قد بدأت تزدهر فيها منذ أوائل القرن الثاني وتعطي ثمارها بدراسة اللغة العربية وتدوينها ، ورواية شعر العرب القديم وتدوينه ودراسة غيرهما من فنون الثقافة العربية وتأليف الكتب فيها جميعاً .

صفاتـه وأخلاقـه :

الأخفش عالم من العلماء الثقات ، وكان يتسم بالجرأة الأدبية والصدق ، ومما يدل على جرأته ما جرى بينه وبين الكسائي وأصحابه بعد المسألة الزنبورية المشهورة ، فقد قال الأخفش حاكياً : > لما دخل سيبويه إلى شاطئ البصرة وَجَّه إليّ فجئته فعرَّفني خبره مع البغدادي (يعني الكسائي) وودّعني ومضى إلى الأهواز ، فوردتُ بغداد فوافيت مسجد الكسائي ، فصليت خلفه الغداة ، فلما انفتل من صلاته وقعد في محرابه وبين يديه الفراء والأحمر وهشام وابن سعدان سلمت عليه وسألته عن مائة مسألة فأجاب عنها بجوابات خطأته في جميعها ، وأراد أصحابه الوثوب عليَّ فمنعهم من ذلك ، ولم يقطعني ما رأيتهم عليه مما كنت فيه ، فلما فرغت قال لي : بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ؟

فقلت نعم ، فقام إلي وعانقني واجلسني إلى جانبه [1] > .

والأخفش عالم ثقة صدوق فيما يروي عن العلماء ، قال ابن جني : > قال لنا أبو عليّ الفارسيّ – رحمه الله – يكاد يعرف صدق أبي الحسن ضرورة ، وذلك أنه كان مع الخليل في بلدٍ واحدٍ ، فلم يحكِ عنه حرفًا واحدًا <[2].

وأبو الحسن صادقٌ مع نفسه يعطي كلّ ذي حَقٍّ حَقَّه وينزله منزلته
،
فقد سأله أبو حاتم قائلاً : من أعرف بالغريب .. أنت أم أبو عبيدة ؟ فقال : أبو عبيدة[3] > .

وأبو الحسن ليس ممن يهرف بما لا يعرف ؛ بل لا يأنف أن يقول لا أدري ، يقول ثعلب : > قال الأخفش : لا أدري والله ما قول العرب : وضع يديه بين مقمورتين[4] < .

شيوخه : عاش الأخفش في البصرة حقبة وكانت وقتها تزخر بالعلماء الأعلام الأفذاذ الذين أفنوا أعمارهم في خدمة الدرس اللغوي ، ومن هؤلاء:

١- **الخليل بن أحمد الفراهيدي** : فقد صحب الأخفش أول أمره الخليل بن أحمد ، إلا أنه لم يأخذ عنه ، ولم يحك عنه شيئاً ، وقد ذكر

---

(١) طبقات النحويين للزبيدي صـ ٧٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠ .
(٢) الخصائص ٣/ ٣١١ .
(٣) طبقات النحويين صـ ٧٣ .
(٤) مجالس ثعلب صـ ٥٧٢ .

الزبيدي أن الأخفش صحب الخليل قبل صحبته لسيبويه[1] .

٢- **سيبويه** : صحب الأخفش عالم النحو الأكبر ورأس علماء البصرة في زمانه أبا بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فدرس عليه وأخذ عنه النحو مع أنه كان أكبر منه سناً ، فَحَذِقَ النحو وبرع فيه ، قال ابن قتيبة : < حدثنا الرياشيّ قال : سمعت الأخفش يقول : كان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه عليَّ ، وهو يرى أنني أعلم منه ، وكان أعلم مني ، وأنا اليوم أعلم منه[2] > .

والحقيقة أن الأخفش كان أحذق أصحاب سيبويه بالنحو وبكتاب سيبويه وأعلم من أخذ عن سيبويه[3] > .

٣- عيسى بن عمر الثقفي : وممن أخذ عنه الأخفش أيضاً عيسى بن عمر ، وكان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة ، وقراءته مشهورة ، وكان فصيحاً ، وصنّف كتابين في النحو هما (الجامع) ، و(الإكمال).

توفى عيسى بن عمر سنة ١٤٩هـ ، في خلافة أبي جعفر المنصور[4].

٤- يونس بن حبيب : وهو بصري من أكابر النحويين ، أخذ عن

---

(١) طبقات النحويين صـ ٧٣ .

(٢) مراتب النحويين صـ ٦٩ .

(٣) نزهة الألباء صـ ١٨٤ .

(٤) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ٦٤

أبي عمرو بن العلاء ، وعنه أخذ سيبويه وحكى عنه في كتابه ، وأخذ عنه الكسائي والفراء .

توفى يونس بن حبيب سنة ١٨٣هـ في خلافة هارون الرشيد[١].

٥- أبو زيد الأنصاريّ : كان عالماً بالنحو واللغة ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم ، وكان ثقة من أهل البصرة ، ومن مصنفاته التي وصلت إلينا : النوادر في اللغة ، وكتاب المطر ، وكتاب اللبأ واللبن ، وكتاب الهمزة وتحقيق الهمزة ، توفى أبو زيد سنة ٢١٤هـ ، في خلافة المأمون [٢] .

كما روى الأخفش عن حماد بن الزبرقان ، وحَدّث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة [٣] وغيرهم .

تلاميذه : خلف الأخفش شيخه سيبويه في البصرة إماماً في العربية ، فأخذ عنه عدد كبير من الرجال الذين تمتعوا بشهرة واسعة في ميادين اللغة ، ومن هؤلاء :

١- **المازني** : أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ، كان بصريًّا مُتَّسِعًا في الرواية ، قرأ على أبي الحسن الأخفش

---

(١) المرجع السابق ٤٩ ــ ٥١ .

(٢) انظر نزهة الألباء صـ ١٢٥ ، وتاريخ الأدب العربي ٢/ ١٤٦ .

(٣) انظر بغية الوعاء ١/ ٥٩٠ ، والفهرست صـ ٨٤ .

كتاب سيبويه ، وأتَمَّهُ على الجرميّ[1]، توفى سنة ٢٣٠هـ.

٢- **الجرمي** : هو أبو عمرو صالح بن إسحاق الجرميّ ، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره ، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش ، ولقي يونس بن حبيب ، ولقي الفراء فغلبه وأفحمه ، توفى سنة ٢٢٥هـ . في خلافة المعتصم[2] .

٣- **السجستاني** : هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني ، روى علم سيبويه عن الأخفش ، وكانت تقرأ على أبي حاتم كتب الأخفش فيردّ فيها ردًّا حسنًا ، من مؤلفاته : الأضداد ، والتذكير والتأنيث ، والنحل ، توفى سنة ٢٥٥هـ[3] .

٤- **الرياشي** : هو أبو الفضل العباسي بن الفرج الرياشي ، حفظ كتب
أبي زيد الأصمعي ، وقد قيل : كان المازني في الإعراب ، وأبو حاتم في الشعر والرواية ، وكان الرياشي في الجميع .
توفى سنة ٢٥٧هـ ، قتله صاحب الزنج في شوال أيام دخوله البصرة[4].

٥- **أبو جعفر اليزيدي** : هو أبو جعفر أحمد بن محمد اليزيدي ، كان راوية شاعراً متفنناً في العلوم ، سمع أباه وأبا زيد

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٦٠ ، وطبقات النحويين صـ ٩٤ .
(٢) انظر طبقات النحويين صـ ٩٩ ، إنباه الرواة ٢/ ٤٠ ـ ٤١ .
(٣) انظرتاريخ الأدب العربي ٢/ ١٦٠ ، وطبقات النحويين صـ ٩٤ .
(٤) انظر طبقات النحويين صـ ٩٩ ، وإنباه الرواة ٢/ ٤٠ .

الانصاري ، توفى سنه ٢٥١هـ [١] .

٦- **النيسابوري** : هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هاني النيسابوري ، صاحب الأخفش ، كان عارفاً عالماً بالأدب بصيرًا بالنحو ، أخذ عن الأخفش ، وقدِم بغداد فحَدَّث بها ، وكان ثقة .

توفى في جمادى الآخرة سنة ٢٣٦هـ [٢] .

مؤلفاتـه : ألف الأخفش كتبًا كثيرة في فنون مختلفة من فنون الثقافة العربية، وله في كلّ منها مذاهب مشهورة ، وأقوال مذكورة عند علماء العربية، ومن هذه المؤلفات :

١- كتاب الأوسط ٢- كتاب تفسير معاني القرآن .

٣- كتاب المقاييس ٤-كتـــــاب الاشتـــقـــاق .

٥- كتـــــاب العروض ٦- كتاب المسائل الكبير .

٧- كتاب المسائل الصغير ٨- كتاب القوافي .

٩- كتـــاب الأصـــوات ١٠- كتاب الأربعة .

وقد أورد القفطي أسماء هذه الكتب بتمامها في كتابه إنباه الرواة على أنباه النحاة [٣] .

---

(١) انظر طبقات النحويين صـ ٨٢ ، وإنباه الرواة ١/ ١٢٧ .

(٢) انظر بغية الوعاة ٢/ ٦١ .

(٣) راجع أنباه الرواة ٢/ ٤٢ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠ .

وفاتـــه :

توفى أبو الحسن الأخفش سنة ٢١٥هـ ، وقيل سنة ٢٢١هـ، ولا ندري أكانت وفاته في بغداد أم في البصرة [١] .

المبحث الأول

الخلاف في إعراب جمع المؤنث السالم [٢]

ويسميه بعض النحويين (المجموع بالألف والتاء[٣]) ، وهذا أولى ، حتى يخرج نحو : قُضَاة وأبيات ؛ فإنَّ كلّ واحدٍ منهما جمعٌ ملتبسٌ بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كُل واحدٍ منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصيغة .

وينقاسُ هذا الجمع في خمسة أشياء ، أوّلها : ما كان مقترناً بالتاء ، سواء أكان علم مؤنث كفاطمة ، أم علم مذكر كطلحة ، أم غير

---

(١) انظر بغية الوعاة ١/ ٥٩١ ، وإنباه الرواة ٢/ ٤١ ، والفهرست صـ ٥٢ .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش ٨/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١١٧ ، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٤٥ ، وشرح ابن الناظم على الألفية صـ ٥٠ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٧٣ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٧٣ ، وشرح ابن الناظم صـ ٥٠ .

علم حرفره ، وثانيها : ما كان اخره الف التانيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحُبْلى ، وثالثها ما كان علماً لمؤنث كزينب ودعد ، ورابعها مُصَغَّر ما لا يعقل كَكُتَـــيِّب، وخامسها وصف ما لا يعقل كأيامٍ معدوداتٍ ، وجبالٍ راسياتٍ .

وأما عن إعراب هذا الجمع فقد قال ابن هشام في شرح اللمحة : > وَيُرفع بالضمة ، ويُجرُّ بالكسرة على الأصل فيهما ، ويُنصب بالكسرة على خلاف الأصل ....

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنَّ الكسرة فيه حالة النصب حركة بناءٍ لا حركة إعرابٍ ، ولا وجه له [1] < .

وأقول : لقد اختلف النحاة في جمع المؤنث السالم حال نصبه ، فذهب الجمهور إلى أنه منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وعلّلوا ذلك بأنه محمولٌ على نظيره من جمع المذكر السالم ؛ لأن كل واحدٍ منهما جمع سلامة ، وكما حُمِل منصوب جمع المذكر السالم على مجروره في الياء ، حُمِل منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في الكسرة ؛ لأن المذكر أصل في المؤنث ، والمؤنث فرعٌ عليه ، والفروعُ تُحمل كثيرًا على الأصول [2] .

وذهب جماعة من النحويين منهم الأخفش والمبرد إلى أنه مبني

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٤٥ .

(٢) راجع شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١١٧/١.

على الكسر في محل نصب مثل : هؤلاء ، وحذام ونحوهما .

وذهب آخرون إلى أنه يُنصب بالفتحة الظاهرة مطلقًا ، أي سواء أكان مفرده صحيح الآخر نحو : زينبات وطلحات جمع زينب وطلحة ، أم كان معتلاً نحو : لغات وثبات ، في جمع لُغة وثُبّة وقيل : بل يُنصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلاً ، وبالكسرة إذا كان مفرده صحيحًا .

قال ابن يعيش متحدثًا عن تاء جمع المؤنث حال النصب : > ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا ، وأجازه البغداديون[1] < .

والراجح عندي من هذه الآراء هو مذهب الجمهور من أن هذا الجمع منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، على أن تَاءَهُ قد تُفتح أحياناً كما وَرَدَ من قول العرب : سمعتُ لُغَاتَهم ، ويُحمل هذا على أنه لغة قوم من العرب .

أمَّا ما ذهب إليه الأخفش من أن كسرته كسرة بناء ، فمذهبه في هذا مردود، وقد ضَعَّفه العكبري حيق قال في معرض حديثه عن كسرة تاء جمع المؤنث : > وكسرته في النصب إعراب ، وقال الأخفش بناءٌ ، وهذا ضعيف ؛ إذ لا عِلَّة توجب البناء ، ولو صَحَّ ما قال لكان فتح المجرور فيما لا ينصرف ، والتثنية والجمع في النصب بناء[2] < .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٨ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١١٧ .

والامر كما قال العكبري ؛ إذ لا عِلة في هذا الجمع توجب بناءه ، فالراجح هو ما ذهب إليه الجمهور كما ذكرتُ آنفًا .

والله أعلم

المبحث الثاني

الخلاف في ياء المخاطبة أهي ضمير أم علامة تانيث[1]

الضمير المتصل على ثلاثة أقسام ، مختص بالرفع ، ومشترك بين النصب والجرّ ، وواقع في الإعراب كله وهو (نا)[2].

وضمائر الرفع المتصلة عند سيبويه وجمهور النحويين هي : < تاء الفاعلُ وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، وياء المخاطبة .

بيد أن الأخفش والمازني لم يَعُدَّ (ياء المخاطبة) من هذه

---

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش ١٢٣/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤١٤ ــ ٤١٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٨٣ ، والكناش ١/ ٢٤٩ ، والمغني ٣٧٣/٢ ، وابن الناظم صـ ٥٨ ، والجنى الداني صـ ١٨١ ، ورصف المباني صـ ٤٤٥ ، والمغني ٢/ ٣٧٣ ، والتصريح ١/ ٩٩ ، والهمع ١/ ٥٧ .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٥٧ .

الضمائر ، وإنما قالا إنها علامة دالة على التأنيث ، وقد تعرض ابن هشام لهذا الخلاف فقال في سياق حديثه عن ضمائر الرفع :

> وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء الخطاب في تقومين وقومِي ، وخالفه الأخفش والمازني ذاهبَيْن إلى أنهما علامة تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر المفرد في المذكر نحو : يقوم وقُم ، وقيل بلزومهما الجمع بين علامتي التأنيث في : تقومين ، وليس بشيء ؛ لأن التاء للخطاب مثلها في : أنت تقوم ، والياء وحدها للتأنيث[1] < .

هذا كلامه ، وأقول :

للنحاة في (ياء) المخاطبة مذهبان :

الأول : ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن (ياء) المخاطبة في نحو : (تقومين وقومي) ضمير متصل من ضمائر الرفع ، وقد اختار هذا المذهب ورجَّحه جماعة من النحويين ، منهم : الرضي[2] ، وابن مالك[3] ، وأبو الفداء[4]

---

(١) شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٩٩ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٤١٤ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٢٤ .

(٤) هو : عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن نور الدين بن تقي الدين أبي الخطاب عمر بن شاهنشاه بن أيوب بن شادي الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٣٢هـ .

الذي يعضده النظر والقياسُ ، ولا يصحُّ أن تكون حرفاً لوجوهٍ ، منها : أنها لو كانت حرفًا علامة لم تثبت معها تاء المضارعة ، لاجتماع علامتي تأنيث ، كما لم تثبت مع تاء التأنيث فلا يقال : فاطمتات .

ومنها : أنها لو كانت حرفاً علامة لجاز أن تحذف مع بعض المؤنث كما يُفعل بتاء التأنيث .

ومنها : أنها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمخاطبتين المؤنثتين، فيقال : تَفْعَلِيان ، كما قيل : فَعَلَتا ، وذلك لم يكن .

ومنها : أنه لم يوجد فعلٌ مضارعٌ فيه علامة التأنيث مختصة فيقاس هذا عليه.

فَصَحَّ أنها ضميرٌ اسمٌ ، لا علامة حرف[1] > .

والراجح عندي من هذين المذهبين هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحويين من أن ياء المخاطبة ضمير متصل من ضمائر الرفع ، ولا يصحُّ أن تكون حرف تأنيث كما ذكر الأخفش ، وذلك لما ذكره المالقي وغيره من ردود ، ولله دَرُّ ابن مالك حيث قال في رَدّ مذهب الأخفش : > وَرُوي عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل ، والفاعل مستكن كما هو مستكن في نحو : هندٌ فَعَلت ، وهذا القول مردود ؛ لأن الأخفش جعل (ياء) افعلي كتاء فَعَلتْ ، فيقال له : لو كانت الياءُ كالتاء لساوتها في الاجتماع

---

(١) رصف المباني صـ ٤٤٥ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٤ ، والهمع ١/ ٥٧ .

وهاهو الرمّاني في حديثه عن أقسام الياء يقول : > الثالث أن تكون حرفاً يدل على التأنيث والخطاب ، وهو الياء في (تفعلين) على مذهب الأخفش والمازني ، والصحيحُ أنها اسمٌ مضمر[٥] < .

أمّا أبو الفداء الدمشقي ففي حديثه عن الياء قال : > وزعم الأخفش أنها علامة التأنيث وأن الضمير مستكن كما في المذكر ، وهو مردود ، لأن الياء في نحو : (تقومين وتضربين) لو كانت للتأنيث لما فارقت في التثنية ، وكان يلزم أن يقال : تقوميان ، لكنها فارقت فهي ضميرٌ متصلٌ بارز[٦] < .

الثاني : ذهب الأخفش ، ووافقه المازني إلى أن ياء المخاطبة حرف دَالٌّ على التأنيث ، والفاعل ضميرٌ مستترٌ كما استتر في (فَعَل وفعَلتْ) ، فالياء عنده مثل التاء في الدلالة على التأنيث فقط وقد ساق المالقي هذا المذهب وردَّه بعدة وجوه فقال : > الياءُ تكون علامة تأنيث في الفعل المضارع للمؤنثة المخاطبة ، وذلك نحو : أنتِ تقومين يا هندُ ، وهذا مذهبُ أبي الحسن الأخفش ، والنحويون كلهم يخالفون له فيما أعلم ، لأنهم يزعمون أنها اسمٌ وهو الصحيحُ

---

(١) الكُنّاش في فنّي النحو والصرف ١/ ٢٤٩ .
(٢) الجنى الداني صـ ١٨١ .
(٣) الارتشاف ١/ ٤٦٣ .
(٤) الهمع ١/ ٥٧ .
(٥) الجنى الداني صـ ١٨١ .
(٦) الكناش ١/ ٢٤٩ .

مع ألف الاثنين ، فكان يقال : افعليا كما يقال : فعلتا ، لكنهم امتنعوا من ذلك ، فعلم أن مانعهم كونُ ذلك مستلزماً اجتماع مرفوعين بفعلٍ واحدٍ ، وذلك لا يجوز[1] > .

فَصَحَّ ما ذهب إليه سيبويه وبطل ما ذهب إليه الأخفش ،

والله أعلم

المبحث الثالث

- الخلاف في (ألْ) الموصولة [2]

تنقسم الموصولات إلى موصولات حرفية ، وموصولات اسمية ، فالموصولات الحرفية نحو (أنْ ، وما ، وكي) المصدريات ، والاسمية نحو : (مَنْ ، وما ، والذي ، والتي)[3] الخ .

ومن المختلف فيه بين الاسمية والحرفية (ألْ) التي بمعنى الذي

---

(١) شرح التسهيل ١/ ١٢٤ .

(٢) انظر هذه المسألة في : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢٧ ، والإنصاف ٢/ ٥٢١ ، والجنى الدَّاني صـ ٢٠٢ ، ورصف المباني صـ ٧٥ ، وأوضح المسالك ١/ ١٥٣ ، والهمع ١/ ٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ والمقرب صـ ٦٠ ، وابن عقيل على الألفية ١/ ٩٢ .

(٣) راجع شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٨ .

والتي نحو : الضارب والضاربة ، أي الذي ضرب ، والتي ضربت .

وقد تعرض ابن هشام في شرح اللمحة للخلاف في (ألْ) حيث قال في معرض حديثه عن الموصولات : > الثالثة (ألْ) الداخلة على اسم الفاعل كالضارب ، أو على اسم المفعول كالمضروب ، قيل : والصفة المشبهة ، نحو : الحسن الوجه ، وتطلق على العاقل وغيره ، وزعم المازني أنها موصول حرفيّ، وزعم الأخفش ومن وافقه أنها حرف تعريف ، بمنزلتها في : الرجل[1] < .

هذه عبارته ، واقول : اختلف النحويون في (ألْ) الداخلة على الأسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول ، وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب الجمهور إلى أنها اسم موصولٌ بمعنى الذي أو التي ، واستدلُوا على ذلك بعود الضمير إليها في نحو : الضاربُها زيدٌ هند[2].

وهذا الضمير يبرز إذا عُطِف عليه ، نحو : جاءني الضاربُ هو وزيدٌ ، والمضروبٌ هو وعمروٌ [3] .

ثانياً : ذهب المازني إلى أنها حرف موصولٌ وليست موصولاً اسميًّا .

---

(١) شرح اللمحة ١/ ٣٢٢ – ٣٢٣ .

(٢) انظر الجنى الداني صـ ٢٠٢ ، ورصف المباني صـ ٧٥ .

(٣) راجع رصف المباني صـ ٧٥ .

الثالث : ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، مثلها مثل التي في قولك : الرجل ، وليست موصولة ، وذلك لأنها تفيد التعريف فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الأسماء المشتقة ، واستدلّ أيضاً بتخطي العامل لها [1] .

وقد اختار مذهب الجمهور ورجّحه جماعة من النحويين منهم المالقي[2] والمرادي[3] ، وابن عصفور[4] ، والأنباري[5] ، وابن هشام[6] والسيوطي[7].

يقول المالقي في سياق حديثه عن أنواع (ألْ) : > فالذي تكون فيه اسماً الأسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول نحو : الضارب والمضروب ، فها هنا اللام بمعنى الذي ، وصلتها الاسم بعدها ، وفيه ضمير مستتر يعود عليها [8] < .

وقد نصَّ الرُّماني على صحة مذهب الجمهور ذاكراً ما احتجوا به ، حيث قال : > والصحيح مذهب الجمهور ؛ لعود الضمير إليها

---

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢٧ ، والهمع ١/ ٨٤ .

(٢) انظر رصف المباني صـ ٧٤ .

(٣) انظر الجنى الداني صـ ٢٠٢ .

(٤) انظر شرح الجمل ١/ ١٧٦ .

(٥) انظر الإنصاف ٢/ ٥٢١ .

(٦) انظر أوضح المسالك ١/ ١٥٣ .

(٧) انظر الهمع ١/ ٨٤ .

(٨) رصف المباني صـ ٧٤ ـ ٧٥ .

في نحو : الضاربها زيدٌ هندٌ [1] > .

كما اختار ابن مالك أيضاً مذهب الجمهور ، مقوّيًا إيَّاه بما ذكره ابن برهان من دخولها على الفعل ، وذلك قوله : > واستدلّ ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل .

واستدلاله قويٌّ ؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل ، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم ، لا يدخل حرف التعريف على فعل ، فوجب اعتقاد الألف واللام في نحو : الثرضي واليجدّع أسماء بمعنى الذي ، لا حرف تعريف[2] > .

وقد اختار العكبري أيضاً مذهب الجمهور ، وردّ مذهب الأخفش مُفَرِّقاً بين (أل) التي للتعريف والموصولة ، حيث قال : > الألف واللام – يعني في نحو الضارب – ليست للتعريف ، بل هي كـ (الذي) ، والفرق بينها وبين اللام المعرّفة أن حرف الجرِّ إذا وقع قبل الموصولة لم يتعلق بالصلة ، كقوله تعالى : (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)[3]، وإن جعلت الألف واللام للتعريف جاز أن يتعلق الجارُّ بما دخلت عليه إذا صلح العمل[4] > .

والراجح عندي هو مذهب الجمهور من أنّ (أل) الداخلة على

---

(١) الجنى الداني صـ ٢٠٢ .

(٢) شرح التسهيل للمرادي / ١/ ٢٠١ – ٢٠٢ .

(٣) سورة يوسف من الآية (٢٠) .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢٧

الأسماء المشتقة اسم موصول ، بدليل عود الضمير إليها في نحو قولك : الممرور به زيدٌ ، وقولك : قد أفلح المتَّقي ربَّهُ .

أما ما ذهب إليه الأخفش فإنه ضعيف ؛ إذ لو كانت حرف تعريف كما ذكر لمَا صحَّ دخولها على الفعل في نحو قول الشاعر:

ما أنتَ بالحكم التُرضي حكومَتُه ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَل[1]

لأن الحرف لا يُعَرَّف .

والله أعلم

المبحث الرابع

القول في إعمال (لكن) المخففة [2]

من أخوات (إنَّ) (لكنَّ) ، وكما ورد عن العرب تخفيف (إنَّ

---

(١) البيت للفرزدق ، وهو موجود في : الإنصاف ٢/ ٥٢١ ، والمقرب صـ ٦٠ ، وابن عقيل ٩٢/١ .

والشاهد فيه دخول (ألْ) على المضارع ، ولو كانت حرف تعريف كما ذكر الأخفش لما صَحَّ دخولها عليه .

(٢) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش ٨٠/٨ ، نتائج الفكر صـ ٢٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٦ ، والتوطئة صـ ٢٣٧ ، والمقتضب ١/ ١٨٩ ، ٤/ ١٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك صـ ٣٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢ ، ورصف المباني صـ ٢٧٧ ، والارتشاف ٢/ ١٥١ ، والتصريح ٢/ ١٠٠ ، والخصائص ١/ ١٢٥ ، والاقتراح في علم أصول النحو صـ ٢٠٩ .

وأنَّ) ورَدَ عنهم تخفيف (لكنَّ) ، فيسكن آخرها حملاً عليهما ؛ لأن الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين ، وقد زال أحدهما فبقي الحرف على سكونه[1] .

وقد اختلف النحاة في عملها إذا خففت ، وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب جمهور النحويين إلى أنها إذا خففت بطل عملها وجوباً ؛ لزوال اختصاصها بالفعل ، ولا يعمل إلا ما يختص ، ولأن عملها إنما كان لشبهها بالأفعال ، فلمَّا خففت بَايَن لفظها لفظ الفعل فضعفت عن العمل ، ومن هنا لم يُسمع عن العرب إعمالها مع التخفيف .

يقول السهيلي : > وإذا خففت (لكنّ) وجب إلغاؤها ، بخلاف (إنَّ وأنَّ وكأنَّ) ، فإنه يجوز فيها الوجهان مع التخفيف[2] < .

وقد اختار هذا الرأي أيضاً وأيّده ابن يعيش ، حيث قال في سياق حديثه عن (لكن) : > ولا نعلمها أعملت مخففة كما أعملت (إنْ) وذلك أن شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل ، فلذلك لـمَّا خففت وأسكن آخرها بطل عملها[3] < .

وإلى الرأي نفسه ذهب ابن عصفور حيث نَصَّ على أنها إذا ألغيت لم يجز فيها إلا الإلغاء [4] .

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨/ ٨٠ .

(٢) نتائج الفكر صـ ٢٥٦ .

(٣) شرح ابن يعيش ٨/ ٨٠ .

(٤) انظر شرح الجمل ١/ ٤٣٦ .

) إذا خففت لم يبطل عملها ، لأنها إنما تعمل قياساً على (إنَّ وأنَّ) ، فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عَمَّا كانا عليه قبل التخفيف ، فكذلك (لكن) ، فإذا قلت: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو ، فعمرٌو مرتفع بـ (لكن) على أنه الخبر ، والاسم مضمر محذوف .

وقد تعرض ابن هشام لهذا الخلاف في شرح اللمحة وَرَدّ مذهب الأخفش ويونس بافتقاره إلى السماع والقياس حيث قال : > وإذا خففت (لكنّ) أهملت في الشعر والنثر نحو قوله تعالى : (ولـكن الله قـــتَلَهُمْ) ، وعن يونس والأخفش إجازة إعمالها ، ولا سماع يشهد لهما ولا قياس[٣] < .

وقد اختار المبرد مذهب الأخفش ويونس ، وذكر أنّ (لكنّ) مثل إنَّ في التخفيف والتثقيل ، قال في سياق حديثه عن تخفيف إنَّ : > وقولك (لكن) بمنزلة (إنَّ) في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ؛ لأنها على الابتداء داخلة[٤] < .

وعنده أن (إن) المخففة يجوز النصب بها ، فكذلك (لكن) المخففة .

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٨/ ٨١ ، والتوطئة صـ ٢٣٧ ، وشرح ابن مالك على التسهيل ٢/ ٣٨ .

(٢) انظر المقتضب ١/ ١٨٩ ، ٤/ ١٠٧ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/ ٣٤ ـ ٣٥ .

(٤) المقتضب ١/ ١٨٩ .

وفي موضع آخر قال : > ولكن للاستدراك ، وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها وهي مخففة كما ذكرت لك[1] < .

وأرى أن الراجح هو مذهب الجمهور ؛ لأن الأصل في العمل الاختصاص ، فإذا زال الاختصاص بطل العمل ، (ولكن) إذا خففت زال اختصاصها بالأسماء ، فتدخل عليها وعلى الأفعال ، فيجوز أن تقول : ما قام زيدٌ لكن قامَ عمروٌ ، ويحتاج إعمالها حينئذ إلى سماع عن العرب كما هو شأن (إنَّ وأنَّ) ولم يُسمع إعمال (لكن) مخففة ، قال المرادي في سياق حديثه عن تخفيف (لكن) : > مَنْعُ إعمالها هو الصحيح ؛ لزوال اختصاصها ، ولمباينة لفظها لفظ الفعل ، وأجازه الأخفش قياساً ولم يُسمع ، وعن يونس أنه حكى فيها العمل ، وهي رواية لا تعرف[2] < .

وقد اختار هذا الرأي – رأى الجمهور – ورجَّحه جماعة من النحويين ، منهم الرضي[3] والمالقي[4] وأبو حَيَّان[5] وخالد الأزهري[6].

فالرضي في حديثه عن (لكن) قال : > فإذا خففت ألغيت ،

---

(١) السابق ٤/ ١٠٧ .

(٢) شرح المرادي على التسهيل ١/ ٤٤٣ .

(٣) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٦٠ .

(٤) انظر رصف المباني صـ ٢٧٧ .

(٥) انظر الارتشاف ٢/ ١٥١ .

(٦) ينظر التصريح ٢/ ١٠٠ .

والاخفش ويونس اجازا إعمالها مخففة ، ولا أعرف له شاهدًا [1] > .

وفي السياق نفسه قال المالقي : > فإذا خففت بطل عملها ، ولم يُسمع لها عملٌ مع التخفيف عند أحدٍ من النحويين ، ألا ترى قوله تعالى : (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ولكن الله قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ولكن الله رَمَى)[2] أنَّ من شَدَّد من القراء أعملها فنصب ما بعدها ، ومن خففها رفع ما بعدها ، وليس في القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب[3] > .

فقد تضافرت هذه الجمهرة من العلماء على أن (لكن) إذا خففت بطل عملها فيما بعدها ، وذلك لضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل وعدم اختصاصها ، وهو الرأي الراجح ، لأن مستند هذا الرأي السماع ، ومستند غيره القياس ، وقد قال ابن جني في خصائصه : > إذا أدَّاك القياسُ إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه[4] > .

نخلص من هذا كله إلى ترجيح رأي الجمهور من أن (لكنّ) إذا خففت زال اختصاصها وبطل عملها . والله أعلم

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٦٠ .

(٢) الأنفال آية (١٧) .

(٣) رصف المباني صـ ٢٧٧ .

(٤) الخصائص ١/ ١٢٥ ، وانظر الاقتراح صـ ٢٠٩ .

القول في رافع خبر (لا) النافية [1]

من الحروف غير المختصة (لا) النافية ، وكان حقها ألاّ تعمل شيئاً ، إلاّ أن العرب قد أعملوها ، فمنهم من شبهها بـ (ليس) فيرفع الاسم بعدها وينصب الخبر ، وهذه هي النافية للوحدة ، وليست موضوع حديثنا .

ومنهم من شبَّهها بـ (إنَّ) فأعملها عملها ، وهذه هي النافية للجنس ، وهي ما نحن بصدد الحديث عنه ، وإنما تعمل عمل (إنَّ) بشروط :

أولها أن يكون اسمها نكرةً نحو : لا رَجُلَ في الدار ، فلا تعمل في المعارف، وإن وَرَد ما ظاهره أنها عملت في معرفة فإنه مؤولٌ بالنكرة أو على حذف مضافٍ ، وذلك نحو قول الشاعر :

لا هيثم الليلة للمطيّ [2]

---

(١) انظر في هذه المسألة : الكتاب ١/ ٣٤٥ ، والمقتضب ٤/ ٣٥٧ ، وشرح ابن يعيش ١٠٧/١ ، والإنصاف ١/ ٣٧٠ ، وأسرار العربية صـ ٢٤٦ ، وشرح الجمل ٢٧٣/٢ ، والمغني ١/ ٢٣٨ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٣ .

(٢) قال في الخزانة : هو من الخمسين التي لم يعلم قائلها ، وبعده :

ولا فتى مثل ابن خيبرى

وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٢٩٦ ، والمقتضب ٤/ ٣٦٢ ، وابن يعيش ٢/ ١٠٢ ، وأسرار العربية صـ٢٥٠ ، والأشموني ١٤٩/١ ، والهمع ١٤٥/١

والثاني : أن يتصل بها ، فلو فُصل بينهما بطل عملها عند جميع النحويين[1].

والثالث : أن يقصد نفي الجنس على سبيل الاستغراق .

فإذا استكملت هذه الشروط عملت عمل (إنَّ) مفردة نحو : لا كسولَ في الدفعة ، ومكررة نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله .

وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان مضافاً نحو :لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ ، أو كان شبيهاً بالمضاف نحو : لا حسناً فِعْلُه مذمومٌ ، أما إذا كان مفرداً فإنه يكون مبنيًّا لتضمنه معنى (مِنْ) الاستغراقية ، وقيل لتركيبه معها تركيب خمسة عشرَ[2] ، ومنه قوله تعالى : (قالُوا لا ضَيْرَ)[3].

وقد اختلف النحويون في العامل في خبرها ، فمنهم من ذهب إلى أنه مرفوعٌ بالابتداء ؛ لأن (لا) مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ ، ولا عمل لـ (لا) فيه؛ لأنه لو كان العاملُ فيه (لا) لوجب أن لا يتبع الاسم الذي بعدها على الموضع ؛ لأنـّك إذا قلت : لا رجلَ عاقلٌ في الدار ، كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام ، وهذا

والشاهد قوله (لا هيثم) حيث دخلت (لا) على معرفة ، وهو مؤول بالنكرة .

(١) التسهيل صـ ٦٨ ، والكتاب ٢/ ٢٧٦ .

(٢) انظر المغني ١/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٣) من الآية (٥٠) من سورة الشعراء .

غير جائز ، وأيضاً فإن (لا) قد غَيَّرت معنى الابتداء وهو الإيجاب ، وكل ما يُغَيِّر المعنى من العوامل لا موضع لمعموله أصلاً نحو (ليت وكأنَّ) فدلَّ ذلك على أن (لا) جُعلت مع الاسم بمنزلة المبتدأ ، ولم تعمل في الخبر شيئاً ، ولذلك جاز الحملُ على الموضع ؛ لتمام الاسم ، ولكون (لا) لا تعلُق لها بالخبر[1] ، وهذا هو مذهب سيبويه[2] ، واختاره الأنباريُّ[3] وابن هشام[4] ، وابن عصفور[5] ، وزعم ابن يعيش أنه مذهب الكوفيين[6] أيضاً ، وهذا غير صحيح لأنهم لا يقولون برفع (إنَّ) للخبر ، فمن باب أولى لا يعملون (لا) [7] .

يقول الأنباري : > و(لا) إنما تعمل في الاسم دون الخبر عن أهل التحقيق والنظر[8] < .

وذهب الأخفش إلى أن العامل في الخبر هو (لا) نفسها ، وأنها ترفعه حال كونها مركبة مع الاسم ، وأيضاً عند عدم التركيب ،

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٩٣ .

(٣) انظر الإنصاف ١/ ٣٧٠ .

(٤) راجع المغني ١/ ٢٣٨ .

(٥) انظر شرح الجمل ٢/ ٢٧٣ .

(٦) انظر شرح ابن يعيش ١/ ١٠٧ .

(٧) راجع حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٦ .

(٨) الإنصاف ١/ ٣٧٠ .

وقد وافقه كثير من النحويين منهم ابن يعيش[1] وابن مالك[2] .

يقول ابن مالك في معرض حديثه عن (لا) : > ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع (لا) بها عند الجميع ، وكذا مع التركيب على الأصح[3] < .

فقد ذهب إلى أن (لا) هي العاملة في الخبر سواء ركبت مع الاسم
أم لم تركب .

وقد تعرض ابن هشام لهذا الخلاف في شرحه للمّحة فقال في سياق حديثه عن (لا) النافية : > وأما الخبر فلا خلاف في اللفظ[4] به أنه رفع ، ولكن اختلفوا في رافعه ، فقال سيبويه : رافعه ما كان رافعاً له قبل دخول (لا) وهو المبتدأ ، وذلك لأن (لا) وما بعدها عنده بمنزلة المبتدأ .

وقال الأخفش : الخبر مرتفعٌ بـ (لا) نفسها[5] < .

وأرى أن الحقّ ما ذهب إليه الأخفش من أن (لا) هي الرافعة للخبر ؛ وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر ومقتضية لهما جميعاً ، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عَمِل في الآخر ، وأيضاً

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ١/ ١٠٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢/ ٥٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٥٣ .

(٤) أي عند اللفظ به وهون مذهب الحجازيين ، أما التميميون فلا يجيزون ظهوره البتة ، راجع شرح ابن يعيش ١/ ١٠٧ .

(٥) شرح اللمحة البدرية ٢/ ٤٥ .

فإنّ ما استحقت به العمل في حال الإفراد باقٍ بعد التركيب ؛ إذ التركيب لا يُبطله .

ويظهر أثر الخلاف بين سيبويه والأخفش في نحو : لا رَجُلَ ولا امرأة قائمان ، فعلى قول الأخفش يمتنع هذا ؛ لما فيه من إعمال عاملين هما (لا) الأولى و(لا) الثانية في معمول واحدٍ ، وعلى قول سيبويه يجوز ؛ لأن العامل واحد[1] . والله أعلم

المبحث السادس

إعمال اسم الفاعل [2]

اسم الفاعل إما أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو المضيّ ، كما أنّ الفعل كذلك ، إلاّ أن الفعل تختلف صيغته حسب الزمان ؛ لأن الفعل بابه التصرف ، أما الأسماء فبابها الجمود .

وإنما يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، أما إذا كان بمعنى الماضي فإنه لا يعمل خلافاً للكسائي وهشام[3] .

وأصل العمل إنما هو للأفعال ، كما أن أصل الإعراب إنما هو

---

(١) راجع حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٦ .

(٢) انظر في هذا المسألة : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٠ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشى ، والأصول لابن السراج ١/ ١٢٦ ، وابن يعيش ٦/ ٧٦ ، وابن الناظم على الألفية صـ ٤٢٤ ، والبحر المحيط ٣٩٦/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٤٤ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٦/ ٧٦ ، والأصول ١/ ١٢٦ ، وشرح الشذور صـ ٣٨٧ .

للاسماء ، واسم الفاعل محمول في العمل على الفعل المضارع ، كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب ، وإذا كان ذلك فليعلم أن الفروع تنحطُّ درجة عن الأصول، ولمَّا كان اسم الفاعل فرعاً على الفعل كان أضعف منه في العمل ، فتقول : زيدٌ ضاربٌ عمرًا ، وزيدٌ ضاربٌ لعمرو ، فتكون مُخَيَّراً بين أن تعدِّيه بنفسه ، وبين أن تعديه بحرف الجر لضعفه ولا يجوز ذلك في الفعل (١) .

ولذلك الضعف في اسم الفاعل ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يعمل حتى يعتمد على شيء قبله من مبتدأ أو موصوف أو نفي أو استفهامٍ .

قال الكيشي : > ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون معتمداً على ما قبله متقوِّياً بأن يقع خبرًا أو صفة أو حالاً أو معتمداً على حرف استفهام أو نفي(٢)< .

أمّا الأخفش والكوفيون فقد ذهبوا إلى عدم اشتراط الاعتماد ، وهذا ما تعرض له ابن هشام في شرح اللمحة حيث قال : > وإعمال – اسم الفاعل- الذي بمعنى الحال والاستقبال ليس جائزاً مطلقاً ، بل لابد من اشتراط الاعتماد على نفي أو استفهامٍ أو مخبرٍ أو موصوف ... وأبو الحسن لا يشترط الاعتماد ، وهو ظاهر قول

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٦/ ٧٦ .

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب صـ ١٩٨ ، وانظر أيضاً اللباب ١/ ٤٤٠ ، وابن الناظم صـ ٤٢٤ .

المصنف[1] ، فإنه لم يَلُو على ذكر الاعتماد ، وليس بشيءٍ ، ولا حُجَّة في قراءة بعضهم قوله : > ودانيةً عليهم ظلالُها[2] < برفع دانية خلافاً لمن زعم أنها مبتدأ وظلالها فاعل ، وذلك غير لازم ؛ لجواز أن يكونا مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير[3] < .

فيقال على مذهب الأخفش : قائمٌ زيدٌ ، فيكون (قائمٌ) مبتدأ ، وزيدٌ فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر ، ولا ضمير في اسم الفاعل عنده ؛ لأنه قد رفع ظاهراً ، فلا يكون له فاعلان ، أمّا سيبويه وجمهور البصريين فإنهم يُجيزون المسألة على أن يكون (زيدٌ) مبتدأ ، و(قائمٌ) خبرًا مقدماً ، وعلى هذا يكون فيه ضميرٌ من زيد كما لو كان مؤخرًا[4] .

وإنما احتج الأخفش ومن معه لعدم اشتراط الاعتماد بأن اسم الفاعل في معنى فعلٍ قد أشبهه ، والفعل لا يشترط فيه اعتماد ، واستدلوا بقراءة أبي حَيْوة[5] : (ودانيةٌ عليهم ظلالها) بالرفع ، فقال إن اسم الفاعل هنا قد رَفَع فاعلاً وهو (ظلالها) ، قال ابن عصفور : > وهذا الذي استدلَّ به لا حُجَّة له فيه عندنا ؛ لاحتمال أن تكون (دانية) خبراً مقدماً ، وظلالها مبتدأ ، والتقدير: ظلالُها

---

(١) يعني أبا حَيَّان .

(٢) من الآية (١٤) من سورة الإنسان .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/ ٦١ – ٦٣ .

(٤) شرح ابن يعيش ٦/ ٧٩ .

(٥) انظر البحر المحيط ٨/ ٣٩٦ .

دانية عليهم [1] .

وأرى أن ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله هو الصواب والراجح عندي ؛ وذلك لأنه ضعيفٌ في العمل لكونه فرعاً عن الفعل ، فَقُوِّيَ بالاعتماد ،

والله أعلم

المبحث السابع

- (فعال) بين القياس [2] والسماع

أسماء الأفعال : أسماءٌ قامت مقام الأفعال في المعنى والعمل ، غير متصرفة تصرف الأفعال ، وحكمها غالباً في التعدّي واللزوم حكم موافقها معنى [3] ، فـ > رُوَيْد < مُتَعَدٍّ لأن فعله (أمْهل) متعدٍّ ، فيقال : رُوَيْد زيدًا ، و(صَهْ) لازمٌ لأنَّ فعله (اسكت) لازمٌ ،

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٤ .

(٢) انظر هذه المسألة في : الكتاب ٢/ ٤١ ، والمقتضب ٣/ ٣٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٨/٣ ، وابن يعيش ٥٠/٤ ، وابن الناظم على الألفية صـ ٦١١ ، والخصائص ٣/ ٣٧ ، وأوضح المسائل ٤/ ٨٢ ، وشرح اللمحة البدرية ٨٢/٢ ، والهمع ١٠٥/٢، والأشموني ٣/ ١٦٠ .

(٣) انظر الهمع ٢/ ١٠٥ .

وهكذا .

والغرض من أسماء الأفعال الإيجاز والاختصار ونوعٌ من المبالغة ، وإنما غُيِّر لفظ الفعل وأقيمت هذه الأسماء مقامة ليكون ذلك أدَلّ على الفعل وأبلغ في إفادة معناه [1] .

وقد كثر في أسماء الأفعال وزن (فعالِ) مأخوذاً من الثلاثي (فَعَل) مثلث العين ، ولم يأت من الرباعي إلا في لفظين اثنين ، هما (قَرْقارِ) و(عَرْعارِ).

وقد وقع خلاف بين سيبويه والأخفش في قياس صوغ (فعالِ) من الرباعي ، وتعرض ابن هشام لهذا الخلاف في سياق حديثه عن أسماء الأفعال حيث قال : > والقياسُ أن تصوغ من الفعل الثلاثي كلمةً على وزن (فعالِ) نحو : نزالِ ودَرَاكِ وتَراكِ وقَعادِ وكتَابِ وذهابِ ، بمعنى : انزل وأدْرِك واترُك واقْعُد واكتب واذهب ، هذا قول سيبويه .

وزعم أبو العباس أنه سماعِيٌّ ، وقال أبو الحسن بقول الإمام ، وزاد عليه فأجاز بناءَهُ على (فَعْلال) من الرباعي : كَدَحْرَاج من دَحْرَج ، وبَهْرَاج من بَهْرَجَ .

والحقُّ قول سيبويه ؛ لأن الوارد من ذلك في الثلاثي كثير جدًّا ، وفي الرباعي نادِرٌ جدًّا[2] < .

---

(١) راجع شرح ابن يعيش ٤/ ٥٠ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٢/ ٨٢ ـ ٨٣ .

وأقول : اختلف النحاة في اسم الفِعْل عموماً ، هل ينقاسُ في بعض الأبواب أم لا ينقاس أصلاً ؟

فذهب جماعة منهم المبرد[١] ، وابن يعيش[٢] إلى أنه لا ينقاسُ في شيء أصلاً ، وأنه يجب أن يقتصر على ما سُمع عن العرب ، وعلَّلوا ذلك بأن فيه ابتداعاً لما لم يُسمع عن العرب من الأسماء ، قال ابن يعيش في حديثه عن قياس اسم الفعل : > ومنهم من يقف عندما جاء عن العرب منه ، فلا يقول: قَوَامِ في معنى قُمْ ، ولا قعادِ في معنى : اقعد ، وهو القياس ؛ لأن (فَعَال) اسم وضعته العرب موضع افعل ، وليس لأحد أن يبتدع اسماً لم يتكلّم به العرب<[٣].

وذهب جماعة منهم سيبويه[٤] ، والسيرافي[٥] ، والرضي[٦] ، والأشموني[٧] إلى أن باب (فَعال) مقيسٌ من كل فعلٍ ثلاثي ، وعلَّلوا ذلك بأنه باب واحدٌ كَثُرَ استعمال العرب له على منهج واحدٍ ، فليس هناك ما يمنع من قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم ، وأمَّا الرباعيُّ فلا يقاسُ منه شيءٌ أصلاً .

---

(١) انظر المقتضب ٣/ ١٨١ .

(٢) انظر شرح ابن يعيش على المفصل ٤/ ٥٢ .

(٣) شرح ابن يعيش على المفصل ٤/ ٥٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٤١ ، بولاق .

(٥) انظر شرح السيرافي في على الكتاب

(٦) انظر شرح الكافية ٣/ ١١٨ .

(٧) انظر شرح الأشموني ٣/ ١٦٠ .

بناء (فَعَل) أو (فَعِل) أو (فَعُل) ، ولا يجوز من أفعلتُ ؛ لأنَّا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئًا فتجيزه فيما سمعتَ ولا تجاوزه ، فمن ذلك قرْقار وعَرْعار<(١).

فالفيصل بين الثلاثي والرباعي عند سيبويه أن الثلاثي كَثُرَ في كلامهم جدًّا، ولم يُسمع من الرباعي إلاّ في الحرفين اللذيْن ذكرهما .

وقد أشار الرضي إلى رأي سيبويه ، حيث قال : > اسم فعل الأمر كنزال بمعنى انزل ، قال سيبويه : هو مطرد في الثلاثي نظرًا إلى كثرته فيه <(٢).

هذا وقد وافق الأخفش شيخه سيبويه في هذا القياس إلاّ أنه خالفه في الرباعِيّ فأجاز القياس فيه أيضاً ، يقول ابن الناظم في حديثه عن (فعال) : >واطَّرد صوغه من كل فعل ثلاثي كنزال بمعنى انزل ، وشذَّ صوغه من الرُّباعي كقرْقار بمعنى قَرْقِر ، وقاسَ عليه الأخفش <(٣) .

وأرى أن الصواب كلام سيبويه ؛ وذلك لأن الوارد من غير الثلاثي نادر ولم يُسمع إلاّ فيما حكاه من قولهم : قرقار وعَرْعَار ،

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١ .

(٢) شرح الكافية ٣/ ١٠٨ ، وانظر أيضاً شرح ابن يعيش ٤/ ٥٢ ، والأشموني ٣/١٦٠.

(٣) شرح ابن الناظم صـ ٦١١ .

عامل النصب في المفعول معه [1]

المفعول معه هو : الاسم المنصوب بعد الواو التي بمعنى (مع) نحو : سَيْرِى والطريقَ ، أي : مع الطريق[2] .

ولم تتفق كلمة النحويين في ناصب المفعول معه ، وإنما اختلفوا في عامله ، وقد تعرض ابن هشام لهذا الخلاف حيث قال : < عامل المفعول معه هو ما تقدمه من الفعل وشبهه ، هذا هو الصحيح ، وبه قال جمهور البصريين والكوفيين ، ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة : إنه كالمفعول به في المعنى ، فمعنى : ما صنعت وأباكَ ، ما صنعت بأبيك ، ومعنى : جاء البردُ والطيالسة ، جاء البردُ بالطيالسة .

وزعم الأخفش ومعظم الكوفيين أنه نصب على الظرفية ، والواو هي التي هَيَّأت له الظرفية ، ونَظَّروه بمسألة الوصف بإلاّ [3] > .

وأقول : اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه ، وجاء خلافهم على النحو التالي :

---

(١) انظر في هذه المسألة : شرح ابن يعيش ٢/ ٤٩ ، والهمع ١/ ٢٢٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٢ ، وشرح الكافية ١/ ٥١٧ ، والمتبع في شرح اللمع ١/ ٣٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٨ ، والتصريح ١/ ٣٤٣ ، واللباب ١/ ٢٧٩ ، والكتاب ١/ ٢٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٦٣ ، والإنصاف ١/ ٢٤٨ ، وابن الناظم صـ ٢٧٩ .

(٢) انظر توضيح المقاصد ٢/ ٦٦٣ .

(٣) شرح اللمحة ٢/ ١٥٧ .

أن الواو في قولك : قمتُ وزيدًا واقعة موقع (مع) ، فكأنك قلت : قمت مع زيدٍ ، فلمَّا حذفت (مع) وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أُقيمت الواو مقامها انتصب زيدٌ بعدها انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها ، وقد كانت (مع) منصوبة بنفس قمتُ بلا واسطة ، فكذلك يكون نصب زيدٍ بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الظروف ، وليست الواو موصلة للفعل إلى زيد[1] .

رابعاً : ذهب الزجاج إلى أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو ، فإذا قلت مثلاً : جاء البردُ والطيالسة ، كان التقدير : جاء البردُ ولابسَ الطيالسة ، وعلَّل ذلك بأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو [2] .

والراجح من هذه المذاهب هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، لأنه وإن كان الفعل غير متعدٍّ في الأصل ، إلاَّ أنه قُوِيَ بالواو فتعدّى إلى الاسم كما عُدِّي بالهمزة في نحو : أخْرَجْتُ زَيدًا ، وكما عُدِّي بحرف الجرّ نحو : خرجتُ به ، إلاَّ أن الواو لا تعمل لأنها في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل[3] .

أما ما ذهب إليه الكوفيون من أنه منصوب على الخلاف لأنه لا

---

(١) المرجعان السابقان ، وانظر أيضاً المتبع ١/ ٣٣٣ ، والهمع ١/ ٢٢٠ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٥١٧ .

(٣) انظر الإنصاف ١/ ٢٤٩ ، وشرح الكافية ٢/ ٥١٨ .

بواسطة الواو ، وما ذهب إليه الأخفش وغيره فإنه مردود بما ذكرناه ،

والله أعلم

المبحث التاسع

حكم المستثنى بـ (خلا وعدا) [1]

الاستثناء هو : إخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، بالأدوات التي وضعها العرب لذلك[2] ، ومنها (خلا وعدا) ، نحو : قام القول خلا أو عدا زيداً.

ولم يحفظ سيبويه الجرّ بهما ، وإنما حفظه الأخفش ، وهذا ما نصّ عليه ابن هشام في شرح اللمحة حيث قال في سياق حديثه عن أدوات الاستثناء > فأمَّا خلا وعدا فيستعملان مجردين من (ما)

---

(١) ينظر في هذه المسألة : الكتاب ٢/ ٣٤٨ ، والتوطئة صـ ٣٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٠ ، وشرح ابن يعيش ٢/ ٧٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٨٨ ، والإرشاد إلى علم الإعراب صـ ٢٦٠ ، وأسرار العربية صـ ٢١٣ ، وشرح ابن الناظم صـ ٣٠٨ ، والهمع ١/ ٢٣٢ ، والأشموني ٢/ ١٦٢ ، والمغني ١/ ١٣٣ ، والتصريح ١/ ٣٦٣ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٨ .

الاستثناء من موجب أو منفي ، تقول : قام القوم خلا زيدًا وعدا عمرًا ، وما قام أحدٌ خلا زيدًا أو عدا عمرًا ، وإنما كان المستثنى بهما منصوباً لأنهما فعلان ماضيان ، وفاعلها مضمر مستتر فيها لا يظهر في تثنية ولا جمع[1] > .

وهذا عيْن ما حكاه الأشموني حيث قال : > وأما (خلا وعدا) ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع إلا ، وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلهما ضمير مستتر[2] > .

غير أن فريقاً من النحويين صَرَّح بأن المستثنى بهما ينصب ويجر ، فإذا نُصب كانا فعلين ، وإذا جُرَّ كانا حرفيْ جرٍّ ، وهو ما أشار إليه ابن هشام في شرح اللمحة ، ونسبه إلى الأخفش ، وهو الصواب ، قال المرادي : > وأما (خلا وعدا) فقد ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنهما ينصبان المستثنى ويجرَّانه ، فتقول : قام القومُ عدا زيدًا وعدا زيدٍ ، وخلا عمرًا ، وخلا عمرٍ[3] >.

وهذا ما نصَّ عليه السيوطي أيضاً ووضّحه حيث قال : > من أدوات الاستثناء خلا وعدا ، وينصب المستثنى بهما ويُجَرُّ ، فإذا نُصب كانا فعلين ، وإذا جُرَّ كانا حَرْفي جَرٍّ متعلقين بما قبلهما من

---

(١) شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٧٧ .

(٢) الأشموني ٢/ ١٦٢ .

(٣) توضيح المقاصد ٢/ ٦٨٨ .

فإن قوله (أبي ثَوْبَان) جاء مجرورًا ، ولا يخلو أن يكون العامل للجر هو (حاشا) نفسها ، أو عامل مقدّر ، وهذا الأخير باطل ؛ لأن عامل الجرّ لا يعمل وهو محذوف ، فوجب أن تكون (حاشا) هي الجارة للمستثنى بنفسها، وهي حينئذ حرف جرٍّ[٢] .

وقد اختار هذا الرأي أبو عليّ الشلوبين حيث قال :

> ومما اتفق على أنه يكون حرفاً واختلف في أنه يكون فعلاً (حاشا) وسبب اختلافهم في هذا السماعُ الذي استُنِد إليه في ذلك ، وهو قول الأعرابي : اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ، هل يُجعل أصلاً فيُحمل عليه أو لا يُجْعَل أصلاً ويُطرح

---

(١) البيت للجميح الأسدي ، وهو موجود في ابن يعيش ٨٤/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٨ ، وشرح شواهد المغني صـ ١٢٧ ، والإنصاف ١/ ٢٨٢ ، والدرر ١/ ١٩٦ ، وهو مركب من بيتين ، والصواب كما ذكر ابن مالك :

حاشـــا أبي ثوبان إن أبـــا ثوبـــــان ليس ببكمة فـدْم

عمرو بن عبد الله إنّ به ضَنًّا عن الملحاة والشَّتْم

وقوله : ليس ببكمة : أي ليس بأبكم ، والفدْم : العيّ عن الكلام في ثقل ، والملحاة : من لحيته إذا لمته وألححت في لومك .

والشاهد قوله (أبي ثوبان) حيث أتى مجروراً بعد حاشا فدلّ على أنها حرف جر .

(٢) انظر الإنصاف ١/ ٢٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ٣٠٦ ، وابن يعيش ٨٤/٢.

فقد ساق ابن يعيش هذا الرأي وذكر أدلته ثم قال :

> وهو قولٌ متينٌ يؤيده أيضاً ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب ، وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال : سمعتُ أعرابيًّا يقول : اللهم اغفر لي ولمن سمع ، حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ ، فنصب بحاشا ، فيكون حالها كحال خلا[٥] < .

- ثالثاً : ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) لا تكون حرفاً أبدًا ، وإنما
هي فعلٌ دائماً ؛ لقولهم : حاشا يُحَاشى ، والجرُّ بعدها ليس بها وإنما
بلام مقدرة ، فالأصل في قولك : حاشا زيدٍ ، حاشا لزيد ، لكن كَثُر الكلامُ بها ، فأسقطوا اللام وخفضوا بها ، وعلى القول بفعليتها ذهب الفراء إلى أنها فعلٌ لا فاعل[٦] له .

وهذا الأخير مردود لأنه لا يُعقل أن يكون هناك فعل من غير

---

(١) انظر شرح ابن يعيش ٢/ ٨٥ .
(٢) انظر شرح التسهيل ٢/ ٣٠٦ .
(٣) انظر شرح ابن الناظم صـ ٣٠٩ .
(٤) انظر الهمع ١/ ٣٣٢ .
(٥) شرح ابن يعيش ٢/ ٨٥ .
(٦) انظر الإنصاف ١/ ٢٧٨ ، والهمع ١/ ٢٣٢ .

الخلاف في موضع الضمير المتصل بـ (لولا) [1]

المشهور في الضمير الواقع بعد (لولا) أن يكون ضمير رفع منفصل ، نحو قوله تعالى : (لوْلا أنتُمْ لكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[2] ، إلا أنه قد سُمِع عن العرب قولهم : لولايَ ولولاكَ ولولاه ، خلافاً للمبرد .

وقد اختلف النحاة في موضع هذا الضمير ، وتعرض ابن هشام لهذا الخلاف فقال في سياق حديثه عن حروف الجرّ :

> والخامس والعشرون (لولا) إذا دخلت على الضمير المتصل كقوله :

---

(١) انظر هذه المسألة في : الكتاب ٢/ ٣٧٣ ، والمقتضب ٣/ ٧٣ ، والتوطئة صـ ٢٤٢ ، وشرح ابن يعيش ٣/ ١٢١ ، ورصف المباني صـ ٢٩٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٤ ، والإنصاف ٢/ ٦٨٧ ، والجنى الداني صـ ٦٠٣ ، والهمع ٢/ ٣٣ ، والأشموني ٢٠٦/٢ ، والتصريح ١/ ٢١٣ .

(٢) من الآية (٣١) من سورة سبأ .

وليست فعلاً له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب ، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجَبَ أن يكون في موضع جَرٍّ ، يقول سيبويه : > هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظْهر بعده الاسم ، وذلك ، (لولاكَ ولولاىَ) إذا أضْمَرْتَ الاسم فيه جُرَّ ، وإذا أظهرت رُفِع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه : (لوْلا أنتُمْ لكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[1] ، ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع، قال الشاعر ، يزيد بن الحكم :

وكم موطنٍ لولاىَ طِحْتَ كما هَوَى بأجْرَامِه من قُلّة النِّيق مُنْهَوى[2]

---

(١) من الآية (٣١) من سورة سبأ .

(٢) البيت كما ذكر ليزيد بن الحكم الثقفي ، وهو موجود في : الكتاب ٣٧٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥ ، والكامل ٣٤٥/٣ ، والمنصف ١/ ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٣ ، والإنصاف ٢/ ٦٩١ ، وابن الشجري ١/ ١٧٧ ، ومعنى طحت : سقطت وهلكت ، وأجرام جمع جرم ، وجرم الإنسان خلقه أوجسده ، والنيق : أعلى الجبل .
والشاهد قوله (لولاى) حيث وقع الضمير المتصل بعد لولا ، واختلف النحويون في موضعه ، فسيبويه على أنه في محل جر بلولا والأخفش على أنه في محل رفع بالابتداء.

وقد اختار هذا المذهب ورجحه جماعة من النحاة منهم : الرضي[٢] ، والأنباري[٣] ، والمالقي[٤] .

فالرضي بعد أن ساق المذهبين قال : > ويرجَّح مذهب الأخفش بأنَّ تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعضٍ ثابتٌ في غير هذا الباب ، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جَرٍّ ، وارتكاب خلاف الأصل وإن كَثُر إذا كان مستعملاً ، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلَّ[٥] < .

أمَّا المالقي فبعد أن ذكر أدلة المذهبين اختار مذهب الأخفش ورجحه بأمرين ، قال : > والأظهر عندي من هذين القولين قول الأخفش ؛ لوجهين، أحدهما : أنَّا إذا جعلنا (لولا) حرف جَرٍّ فيجيء حرفان يعملان في معمولٍ واحد ، وذلك غير موجود في كلامهم ، والوجه الثاني : أنّا إذا جعلنا (لولا) حرف جَرٍّ فتحتاج إلى ما تتعلّق به ؛ إذ ليست زائدة كالباء في (بحسبك) ، وليس في الكلام ما تتعلق به[٦] < .

والراجح عندي من هذين القولين هو ما ذهب إليه الأخفش من

---

(١) راجع الإنصاف ٢/ ٦٨٩ ، وابن يعيش ٣/ ١٢٢ .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٤٤٥ .

(٣) انظر الإنصاف ٢/ ٦٩٠ .

(٤) انظر رصف المباني صـ ٢٩٦ .

(٥) شرح الكافية ٢/ ٤٤٥ .

(٦) رصف المباني صـ ٢٩٦ .

وله صيغتان قياسيتان ، هما : (ما أفعله) ، و(أفعِل به) ، وقد اختلف النحاة في إعراب (ما) في الصيغة الأولى ، وتعرض ابن هشام لهذا الخلاف في سياق حديثه عن صيغة (ما أفعله) واختار مذهب سيبويه فقال : > ما أفعله نحو : ما أحسن زيداً ، وإعرابه : (ما) مبتدأ باتفاق ، نكرة تامَّةٌ بمعنى (شيء) وفاقاً لسيبويه ، لا موصولة بمعنى (الذي) خلافاً للأخفش ، ولا نكرة بالجملة خلافاً له أيضاً ، وعلى القولين فالخبر محذوف ، وله قول ثالث كقول سيبويه ، ولا استفهامية خلافاً لقوم[٢]< .

هذا نص كلامه ، وأقول :

اختلف النحويون في إعراب (ما) في صيغة التعجب (ما أفعله) ، وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن (ما) نكرة تامة بمعنى (شيء) ، وما بعدها خبر ، يقول سيبويه : > وقولك : ما أحْسَنَ عبدَ الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسن عبد

وشرح ابن الناظم على الألفية صـ ٤٥٦ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ٨٨٦ ، والمتبع في شرح اللمع ٢/ ٥٣٩ ، والأشموني ٣/ ١٧ ، والتصريح ٢/ ٨٧ .

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي صـ ١٤٠ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

أما العكبريّ فبعد أن ساق الخلاف ، قال : > والصحيح الأول – يعني مذهب سيبويه – لأن التعجب من مواضع الإبهام ، والذي واضحة بصلتها ، وذلك مخالفٌ لمعنى التعجب ، ثم إنه يفيد المعنى بإضمار خبر مبهم غاية الإبهام ، وجعل مثل ذلك مبتدأ أولى <[٢].

ثانياً : ذهب الأخفش في أحد قوليه المخالفين لمذهب سيبويه إلى أنها موصولة والجملة بعدها صلة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : الذي أحسن زيدًا شيءٌ عظيمٌ .

وهذا المذهب مردود ؛ لأن فيه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يَسُدُّ مسَدَّه ، وأيضاً لأنه ليس فيه على هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير كلام سيبويه[٣] .

وذهب الأخفش في قولٍ آخر إلى أنها نكرة ناقصة ، وما بعدها صفةٌ في محل رفع ، وعليه فالخبر أيضاً محذوف ، والتقدير : شيءٌ أحْسَنَ زيدًا عظيمٌ[٤].

ثالثاً : ذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية وفيها معنى التعجب ، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل إلى الكوفيين ، وهذا

---

(١) أسرار العربية صـ ١١٢ ـ ١١٣ .

(٢) المتبع في شرح اللمع ٢/ ٥٣٩ .

(٣) راجع شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١ .

(٤) المرجعان السابقان ، وانظر أيضاً الأشموني ٣/ ١٨ .

الخـاتمـــة

الحمد لله المتفضل أولاً ، والمتفضل آخراً ، وبعد ...

فقد أنهيتُ بفضل الله تعالى الدراسة في هذا البحث ، وانتهى بي المطاف إلى إيجاز أهم النتائج والملاحظات ، وتتمثل فيما يلي :

١- أن كتاب شرح اللمحة البدرية من أهم مؤلفات ابن هشام ، حيث حوى بين دفتيه آراء السابقين من نحويين ولغويين ، مؤيدًا تارةً ومعارضاً أخرى ، مما يدل على مقدرته العلمية .

٢- أن الأخفش من الأئمة الأعلام الذين خلفوا لنا تُراثاً لغويًّا أفاد منه القاصي والداني ، وقد أولاه ابن هشام اهتماماً كبيرًا .

٣- أن الإمام الأخفش من العلماء المحايدين الذين يميلون مع الحقِّ حيث كان ، فقد رأيناه يؤيد شيخه سيبويه تارةً[١] ، ويخالفه أخرى[٢] مقدمًا الأدلة على صحة ما يراه صوابًا .

٤- لم يكن الأخفش مِمَّن يهرف بما لا يعرف ، بل كان لا يأنف أن يقول : لا أدري[٣] ، وهذا دأب العلماء الثقات من

---

(١) انظر البحث صـ

(٢) انظر البحث صـ

(٣) انظر البحث صـ

- إنباه الرواة على أنباه النحاة / القفطي / تح / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ .
- الإنصاف في حَلّ مسائل الخلاف / الأنباري / تح / محمد محي الدين عبد الحميد / دار القلم – بيروت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام / تح / محمد محي الدين عبد الحميد / ط/ سادسة / ١٩٨٤م .
- البحر المحيط / أبو حيَّان / دار الفكر العربي / بيروت / ط/ ثانية / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع / الشوكاني / مطبعة السعادة – القاهرة / ١٩٥٥م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / السيوطي / تح / محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر / ١٣٩٩هـ.
- تاريخ الأدب العربي / كارل بروكلمان / دار المعارف المصرية / ١٩٧٤م .
- التذييل والتكميل بشرح التسهيل / أبو حيَّان / جـ٤ / تح / الشربيني أبو طالب .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ابن مالك / تح / محمد كامل بركات / دار الكتاب العربي للطباعة – القاهرة / ١٣٨٧هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح / خالد الأزهري / المطبعة

- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك / دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- شرح ابن عقيل على الألفية / تح / محمد محي الدين عبد الحميد / دار التراث / القاهرة / طبعة ثانية / ١٩٨٠م .
- شرح ابن الناظم على الألفية / بدر الدين بن الناظم / تح / عبد الحميد السيد ومحمد عبد الحميد / دار الجيل / بيروت .
- شرح جمل الزجاجي / ابن عصفور / تح / صاحب أبو جناح / مؤسسة دار الكتاب العربي / بغداد / ١٤٠٢هـ .
- شرح شذور الذهب / ابن هشام الأنصاري / تح / محمد محي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة / القاهرة .
- شرح التسهيل / ابن مالك / تح / عبد الرحمن السيد / دار هجر للطباعة / ١٤٠٤هـ .
- شرح الكافية / الرضي / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح اللمحة البدرية / ابن هشام / تح / هادي نهر / مطبعة الجامعة المستنصرية / بغداد / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- شرح المفصل / ابن يعيش / عالم الكتب / بيروت .
- طبقات النحويين واللغويين / الزبيدي / تح / محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف القاهرة / ١٩٧٣م .
- غاية النهاية في طبقات القراء / ابن الجزري / تح /